***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 5, 2025, 6889**

Deanship of Scientific Research

The Impact of the Syrian Crisis on Turkey's International Standing 2011 - 2023

Yousef Ahmad Abdo Alkhaza'leh*

Department of Allied Humanities, Faculty of Arts, The Hashemite University, Zarqa, Jordan

Received: 11/2/2024
Revised: 24/3/2024
Accepted: 10/6/2024
Published online: 1/5/2025

* *Corresponding author:*
yousef_abdo_1982@yahoo.com

Citation: ALkhaza'leh, Y. A. A. (2025). The Impact of the Syrian Crisis on Turkey's International Standing 2011 - 2023. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(5), 6889.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i5.6889

Abstract

Objectives: This study aimed to emphasize the Syrian crisis and its impact on the international standing of Turkey from 2011 to 2023. The Syrian crisis was considered as an independent variable, while Turkey's international stature was the dependent variable, illustrating how the former influences the latter. The study explored the interplay between the Syrian crisis and Turkey's international stature, their relationship, and the trajectory of Syrian-Turkish relations. It examined the role, policies, and tools of the Turkish Government towards the Syrian crisis, assessing the extent to which Turkey's international standing has been enhanced through these policies and tools.

Methods: The study employed the national interest approach as an analytical tool, grounded in the concept of power. This approach aligns with realist theory in international relations, viewing international relations as a constant struggle to enhance state power and employ it according to national interests or strategic imperatives.

Results: The study revealed that Turkey has actively engaged in the Syrian crisis with a pragmatic policy focused on Turkish national interests. Initially, Turkey advocated for and sought the overthrow of Assad, but later shifted towards accepting reconciliation and normalization with the Assad regime.

Conclusions: The study identified a correlation between the Syrian crisis and Turkey's international standing, indicating that the crisis has contributed to strengthening Turkey's global position.

Keywords: Syrian crisis, international standing, Syrian-Turkish relations, Turkish policy towards the Assad regime.

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أثر الازمة السورية على المكانة الدولية لتركيا 2011 _2023

يوسف أحمد عبده الخزاعلة*

قسم العلوم الإنسانية المساندة، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

ملخّص

الأهداف : هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأزمة السورية ومدى تأثيرها على المكانة الدولية لتركيا في الفترة الزمنية (2011-2023م)، باعتماد مفهوم الأزمة السورية (متغيراً مستقلاً) والمكانة الدولية (متغيراً تابعاً)، بحيث يتأثر الثاني بالأول. تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين؛ تناول الأول مفاهيم الدراسة، ثم مسار العلاقات السورية التركية، وتم تتبع مؤشرات القوة التركية من سياسية واقتصادية وعسكرية لأثرها المباشر على المكانة الدولية للدولة التركية. تطرق المبحث الثاني إلى الموقف التركي تجاه الأزمة السورية وأدوات هذا الموقف.

المنهجية : استخدمت الدراسة منهج المصلحة القومية كأداة تحليلية لفهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة، الذي يرتكز على فكرة القوة. وهذا ما انطلقت منه النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، مما دفع أنقرة نحو التحرك بكافة الاتجاهات تجاه الصراع الدائر بين القوى المتنافسة على الساحة السورية.

النتائج : أظهرت الدراسة أن تركيا كانت لاعباً فاعلاً بين القوى المتنافسة في ساحة الصراع، من خلال انتهاج سياسة براغماتية تجاه تطور الأحداث في الأزمة السورية، ارتكزت على المصلحة القومية التركية وكيفية الحفاظ عليها. بدأت بتغيير المواقف منذ انطلاق الثورة السورية، بدءاً بالنصح والمطالبة بإسقاط الأسد، إلى القبول بالمصالحة والتطبيع مع نظام الأسد. كما استطاعت أنقرة فرض إرادتها بامتلاكها أوراق القوة، مما شكل تحولا نوعياً في موازين القوى.

الخلاصة : خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الأزمة السورية والمكانة الدولية لتركيا، إذ ساهمت الأزمة في تعزيز المكانة الدولية لتركيا.

الكلمات الدالة: الأزمة السورية، المكانة الدولية، العلاقات السورية التركيا، الموقف التركي تجاه نظام الأسد.

1_المقدمة .

تُعد الثورة السورية امتداداً لثورات الربيع العربي التي انطلقت شرارتها الأولى من تونس في أواخر عام 2010، إذ أسقطت أنظمة وهزت عروش أنظمة أخرى، فالثورة السورية ليست بمعزل عن حال الدول العربية التي جاءت رفضاً لسياسات القمع وانتهاك حقوق الإنسان بكافة أشكاله، وتغليب الحلول الأمنية واستئثار النخبة الحاكمة بالثروة والسلطة، إلا أنَّ الثورة السورية كانت الأكثر عمقاً نظراً لما خلفته من مآسٍ إنسانية غير مسبوقة في التاريخ الحديث جراء الاستخدام المفرط للقوة من قِبل النظام والجماعات المتشددة التي دخلت على خط الثورة.

و زاد الأمر تعقيداً تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية مما زاد من تطور الأزمة، ودُفِعَت المنطقة نحو أجواء من الاستقطاب والتنافس، تحولت معها الأراضي السورية إلى ساحة للصراع بين عدد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، مستغلة حالة الفراغ والفوضى نتيجة احتدام المواجهة بين النظام والمعارضة، فتحولت سوريا إلى مناطق نفوذ وصراع إرادات بين القوى الإقليمية والدولية، تتصارع وتتعاون فيما بينها وفقاً لمصالحها، حيث تُلقي الجيوبولتيك السورية تداعياتها على دور ومكانة هذه الأطراف وتأثيرها على مستقبل التوازنات الإقليمية والدولية.

وتشكل تركيا أهم اللاعبين السياسيين في الثورة السورية فقد حظيت الثورة مُنذ انطلاقتها باهتمام تركي، لما لها من انعكاسات على الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، حيث تمثل سوريا أهمية جيوسياسية بالنسبة لتركيا وعمقاً استراتيجيا تجاه الشرق، ناهيك عن الخطر الذي يمكن أن ينفجر في أي لحظة من المسألة الكردية على الحدود، بالإضافة إلى دخول قوى منافسة متعددة في الملف السوري لتقاسم النفوذ، ورغم كل هذه الأهمية تسعى تركيا إلى انتهاج سياسة متوازنة مع الأطراف المتنافسة على الساحة السورية، لذلك اتسم السلوك الخارجي تجاه الأزمة بالتغيير وفقاً لمتطلبات المصلحة القومية

2_أهميةالدراسة:

تنطلق الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الأزمة بمفهومها العام وماهيتها وأبرز سماتها، ومحاولة التعرف على الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية تجاهها، وقدرتها على التحكم بمآلاتها ومسار تفاعلاتها وفرض إرادتها على مجريات الأحداث، وتوجيهها الوجهة التي تتفق ومصلحتها العليا، سعياً منها إلى تحقيق مكانة متقدمة داخل النظام الدولي.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية فهي تنبع من محاولة الكشف عن أهمية الموقع الجيوسياسي السوري بالنسبة لتركيا فهي تشكل عمقا استراتيجيا وقضية أمن قومي بالدرجة الأولى للدولة التركية، الأمر الذي يستدعي القيامِ بحراكٍ نشطٍ وكثيفٍ في التعامل مع الوضع في سوريا بأبعاده المختلفة، سياسياً وإنسانياً وعسكرياً، ومن ناحية أخرى تتبع التحولات التي طرأت على الموقف التركي منذ انطلاق الثورة، والتعرف على أدوات الموقف التركي.

3_مشكلة الدراسة:

تسعى الدول انطلاقا من مصالحها القومية إلى اتخاذ سياسات تمكنها من لعب دورٍ محوريٍ يتناسب مع مواردها ومستوى تطورها الحضاري، مما يجعلها تتبوَّأ مكانة متقدمة على الساحة الدولية، وتشكل الأزمة السورية حدثا مهما جَعَلَ الدولة التركية تقوم بدور رئيسي في مسار الأحداث السورية، وأن أي حل بعيدا عن أنقرة يصبح أمراً في غاية الصعوبة وعليه فإن مشكلة الدراسة مع الأخذ بالمسلمات السابقة تحاول الإجابة عن سوال محوري هو:

*إلى أي مدى لعبت السياسة التركية دورا مؤثرا في الأزمة السورية انعكست على مكانتها الدولية؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

*ما هي الأهمية التي تتمتع بها سوريا بالنسبة للدولة التركية؟

*هل اتخذت أنقرة سياسة خارجية متوازنة أسهمت في تعزيز مكانتها في ظل وجود تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية على الساحة السورية؟

*ما هي الأوراق المؤثرة التي تمتلكها تركيا على مسار الأحداث في الأزمة السورية؟

4_مسوغات الفترة الزمنية :

تمتد حدود الدراسة من عام 2011م بدءاً من اندلاع الثورة السورية، حتى فوز حزب العدالة والتنمية بولاية رئاسية ثانية عام 2023م.

5_فرضيةالدراسة:

تقوم الفرضية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة لاختبارها، على: أن قدرة الدولة في اتخاذ سياسات خارجية تجاه الأحداث الدولية، يسهم في تحديد مستوى قوتها في مجرى ومسار الأحداث الدولية سواء أكانت على المستوى الإقليمي أو الدولي، مما يعني أن هناك علاقة ارتباطية بين فعالية سياسة الدولة الخارجية تجاه الأزمات والاضطرابات والتحكم بمساراتها وبين مكانتها الدولية، فكلما استطاعت الدولة التركية لعب دورٍ مؤثرٍ بين القوى الفاعلة في الأزمة السورية أدى ذلك إلى تحقيق مصلحتها القومية وإكسابها مكانة متقدمة في النظام الدولي.

6_تحديد المفاهيم

تلعب المفاهيم دورا محورياً في توجيه الدراسة العلمية وضمان موضوعية البحث، لذلك تناول الباحث المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث:

- الأزمة : هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة أو الدولة، وتتشابك فيها الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسرعة

كبيرة، مما يزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات، تجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف(Torrington, D. 1989: p90).

- الأزمة الدولية : هي مواقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب(Spanier, J. 1972:p197).
- الأزمة السورية : وبناء على ما تقدم من عرض لمفهوم كل من الأزمة، والأزمة الدولية يمكن من خلالهما أن يتبلور مفهوم الأزمة السورية

: بأنها حدث مفاجئ وغير متوقع طرأ على الوضع الداخلي السوري بعد قيام احتجاجات شعبية في جنوب البلاد سرعان ما عمت معظم مناطق الدولة، الأمر الذي أفضى إلى نتائج غير مرغوب بها، هددت بقاء الدولة بمحاولة كل طرف تحويل مجرى الأحداث لصالحة، وبالتالي أدى إلى أن تصبح الأراضي السورية ساحة صراع بين عدد من القوى الإقليمية والدولية زادت من تعقيدها بسعيها إلى تغيير الوضع القائم وفقاً لمصالحها.

المكانة الدولية : هي الترتيب الذي تحتله الدولة داخل النسق الدولي، بسعيها إلى أن تكون في مقدمة الدول، وفرض هيبتها وإرادتها بناء على ما تملكه من مصادر القوة سواء القوة العسكرية (الصلبة) أو القوة المعنوية (الناعمة) أو بين دمج القوتين معا (الذكية) تجعلها تقوم بأدوار بين أعضاء المجتمع الدولي فتصبح مؤثرة إقليميا أو دولياً وبهذا تتحقق غاية الدولة ومصالحها .(Al-Khaza'leh, 2016, p. 32)

7_متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : الأزمة السورية بما تمثله من صراع مسلح وتدخل فاعلين إقليميين ودوليين.

المتغير التابع : المكانة الدولية والتي تسعى الدولة التركية إلى أن تتبوَّأها وتفرض إرداتها.

8_منهج الدراسة :

تكتسب قضايا المنهج في حقل العلوم السياسية أهمية كبيرة ,(Abdul Rahman, 1998, p. 16) وعليه فقد اقتضت الدراسة استخدام منهج المصلحة القومية.

يعد أشهر منظري هذا المنهج (هانز مورغانثو) الذي يرى أن مفهوم المصلحة القومية يتمثل بفكرة القوة، وهذا ما انطلقت منه النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية إذ إنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها (Makled, ,(.1991, p. 19وضمان سيادة الدولة واستقلالها وضمان إقليمها وحياة شعبه(بدوي، د.ت، ص59.).

ووفقا لما تقدم سيشكل منهج المصلحة القومية أداة تحليلية لفهم وتفسير الظاهرة موضوع الدراسة، إذ تنطلق تركيا من مواقفها تجاة الملف السوري بداية من حماية الحدود والحفاظ على الأمن القومي التركي من الخطر وإجهاض أي مشروع سياسي كردي في شمال سوريا، ومحاولة فهم السعي التركي في الملف السوري أيضا الهادف إلى زيادة مساحة النفوذ التركي على مجرى الأحداث، والتسوية النهائية في ظل وجود تنافس بين عدد من القوى الإقليمية والدولية على الساحة السورية.

9_الدراسات السابقة :

في إطار الإشارة الى الدراسات السابقة فقد قام الباحث بمسح لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي على النحو التالي :

1_دراسة (سهام أبو مصطفى) الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011_2013. (Abu Mustafa، 2015.)

هدفت الدراسة إلى عرض ماهية الأزمة السورية وأسبابها وتداعياتها على البيئة الداخلية ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها، حيث استندت على المنهج التاريخي وتحليل النظم في تناول فصول الدراسة من البيئة الداخلية للأزمة السورية والمحددات الإقليمية المؤثرة في الأزمة وتوازن القوى الفاعلة فيها، بالإضافة إلى إدارة الأزمة من قِبل الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة بنهايتها إلى استشراف مستقبل الأزمة السورية في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية.

2_دراسة (سعيد حجاج) محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية (hajaj،2016.).

انطلقت الدراسة من هدف رئيسي تمثل في تشكيل وعاء واسع يحتوي آلية صنع القرار التركي بما يتعلق بالأزمة السورية، انطلاقا من أهمية سوريا في الاستراتيجية التركية، بناء على أسس السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، وانطلقت الدراسة من علاقة سوريا بتركيا من منظور جيوبوليتيك وتأثير هذا المنظور على السياسة الخارجية التركية، كما ألقت الدراسة الضوء على الموقف التركي تجاه الأزمة السورية والذي بدأ في مرحلته الأولى بالمطالبة بالإصلاح وانتقل إلى دعم المعارضة السورية ومن ثم القبول بالحل السياسي وأخيرًا بالانتقال من وضع المبادرة إلى وضع الدفاع لا سيما بعد سقوط الطائرة الروسية، وبالنهاية فقد خلصت الدراسة إلى محاولة وضع محددات يمكن من خلالها فهم المواقف التركية المستقبلية سواء فيما يتعلق بالأزمة السورية أو غيرها تجاه القضايا الإقليمية والعالمية.

3_دراسة (عارف البياتي وابراهيم الجبوري) الدور التركي في الأزمة السورية(Al Bayati and Al Jubouri، 2015) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسة الخارجية التركية تجاه مختلف القضايا والصراعات في المنطقة وأهمها الأزمة السورية، للإحاطة

بهذا الموضوع من جميع جوانبه اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي في جميع مباحثها، الأول بتحليل مفهوم الدور ودلالاته اللغوية والاصطلاحية، في حين جاء المبحث الثاني للحديث عن السلوك السياسي التركي تجاه الأزمة السورية، أما المبحث الثالث فقد استعرض السلوك الإنساني والعسكري التركي تجاه الأزمة السورية، وخلصت الدراسة إلى أن أنقرة تمتلك مقومات وإمكانيات القوة التي تجعلها لاعبا مؤثرا على الساحة السورية، إلا أن دورها يأتي متوافقا مع سياسة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تدخل في صراع مع قوى دولية يهدد مكانتها الإقليمية .

4_دراسة (richard clutterbuck) الأزمة الدولية والصراع

International Crisis and Conflict(clutterbuck 1993)

ينطلق الكتاب من هدف رئيسي وهو تحليل العلاقة بين اندلاع الحروب التي درسها عبر فترات زمنية مختلفة وبين الأزمة الدولية، كما سلط الضوء على الأزمات الناشئة أو من المحتمل أن تنشأ، فقد تنبأ بأنماط الصراع في المستقبل وإمكانية حلها في إطار الأمم المتحدة، وقد خلص المؤلف إلى أن الأزمات الماضية يمكن أن تساعد في حل الأزمات المستقبلية.

5_ دراسة (Corla Bell) اصطلاحات الأزمة دراسة في الإدارة الدبلوماسية

The convention of crisis A study in diplomatic management (Bell,1977)

هدفت الدراسة إلى توفير أساس علمي لفن الصراعات الدولية دون اللجوء إلى استخدام القوة وهو ما ترمي إليه الدبلوماسية في نهاية المطاف، مركزة على الأزمة الدولية والمفاهيم المرتبطة بها و وسائلها، كما قامت بتحليل أنماط السلوك التي تحول دون تحول الأزمات إلى حروب كبرى، وقد خلصت إلى بناء نظرية عامة لإدارة الأزمات التي تتعلق بالدول الكبرى نظرا لخطورتها على السلم الدولي.

بعد استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث تتمحور هذه الدراسة حول مستوى تأثير السلوك السياسي الخارجي للدولة التركية على الأزمة السورية بحيث ينعكس ذلك على مكانتها الدولية، باعتبار أن تركيا تُعد من أبرز الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية بحكم الجوار الجغرافي الذي يربطها مع العالم العربي ويؤثر على أمنها القومي، ومما أكسب هذه الدراسة ميزة عن سابقاتها تناولها أهم الأوراق التي تمتلكها تركيا في الملف السوري واستخدامها بطريقة متوازنة في ظل وجود فواعل إقليميين ودوليين، لذلك يصبح من الضروري استعراض أبرز التغييرات التي طرأت على الموقف التركي تجاه الأزمة السورية.

المبحث الأول:

الأزمة الدولية والمكانة الدولية (دراسة في المفاهيم)

المطلب الاول :

اولاً: مفهوم الأزمة :

إنّ الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي حيث يستخدم كدلالة على مرحلة حاسمة لمرض خطير، ويشكل نقطة تحول أو لحظة قرار حاسم، ويطلق عند حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في أمر أو موقف ما(Roberts, J,1988, p10).

وانتقال هذا المصطلح إلى مختلف العلوم الإنسانية أصبح يعني مجموعة الظروف والأحداث التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن والمستقر سواء كان على مستوى مؤسسات أو على الدولة، ومن هذا اكتسبت الأزمة خواصها التي تعرف الآن بمثلث الأزمة، والشروط الضرورية التي يستوجب توافرها حتى يمكن أن نطلق عليها لفظ أزمة هي التهديد، والمفاجأة، وضيق الوقت.(Issawi، 16 p.)

وبدخول المفهوم إلى الدراسات الاجتماعية أصبح من المتعذر التوافق حول مفهوم متفق عليه من قِبل الباحثين، فتعددت التعريفات التي حللت هذا المفهوم بتعدد المفكرين الذين تناولوه.

فهناك من يرى أنَّ الأزمة مرحلة متقدمة من مراحل الصراع في أي مظهر من مظاهرة، وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدأ من داخل النفس البشرية الواحدة وانتهى بالصراعات الدولية (Amari، 1993، p 13).

وينظر إليها (هامربس) على أنها تهديد خطر متوقع أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمؤسسات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار(.Habermas, J, 1963, p643).

ويرى باحث آخر على أنّها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستقرة، أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها(الضاوية، 2016، ص12.).

وفيما يتعلق بالأزمة الدولية باعتبارها مصطلحاً سياسياً فقد كانت محل اهتمام الباحثين، فمنهم من نظر إليها على أنّها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، أو هي عملية انشقاق يتزايد من خلالها مستوى التفاعل بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة درجة التهديد والإكراه(.North, R. (N.D)., p168).

ويتضح مما تقدم أنَّ الأزمة خلل في بنية المنظمة أو الدولة سواء كان هذا الخلل بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، وتتسم بعنصر المفاجأة، وتحدث تغييرات جوهرية بين أطراف الصراع يهدد الثوابت التي تقوم عليها المنظمة، أو الدولة، بحيث يشعر معها الأطراف بضرورة التغيير، ويمكن أن

تزيد حدتها إلى المستوى الذي يكون فيه استخدام مفرط للقوة، ويمكن أن تنخفض مما يؤدي إلى حلها، ويتخذ حيال الأزمة أطراف الصراع قرارات حاسمة ومصيرية مع غياب عامل الوقت لاتخاذ مثل هذا النوع من القرارات.

ثانياً: مفهوم المكانة الدولية:

تعرض مفهوم المكانة الدولية في حقل العلوم السياسية شأنه شأن المفاهيم الأخرى إلى عدد من التعريفات كان أبرزها ما جاء به هانز مورغانثو في كتابه السياسة بين الأمم، حيث نظر إليها على أنّها "مظهر من مظاهر صراع السلطان على المسرح الدولي، وتأتي فطرية في العلاقات بين الدول والهدف منها التأثير على الدول الأخرى بالسلطان الذي تمتلكه الدولة، حيث تسعى إلى أن تكون مكانتها كبيرة إلى الحد الذي يمنع الدول الأخرى من التفكير في حربها" (Morgentho، 1965، ص112).

ويراها باحث آخر على أنّها: الترتيب الذي تحتله الدولة داخل النسق الدولي، بسعيها إلى أن تكون في مقدمة الدول، وفرض هيبتها وإرادتها بناء على ما تملكه من مصادر القوة سواء القوة العسكرية(الصلبة) أو القوة المعنوية(الناعمة)أو بين دمج القوتين معاً(الذكية) التي تجعلها تقوم بأدوار بين أعضاء المجتمع الدولي فتصبح مؤثرة إقليمياً ودولياً وبهذا تتحقق غايات الدولة ومصالحها(Alkhazaala، ص 32.).

أمّا الدكتور محمد سليم فيحلل المفهوم في بنيان النسق الدولي الذي يحدد إلى حد بعيد سلوك الدولة إزاء الدول الأخرى(saleem، 1989، ص 229..).

وعليه فإنَّ الدول تحرص على أن تتبوَّأ مكانة متقدمة داخل المسرح الدولي بكافة الوسائل المتاحة وطبقاً لمجموعة من المؤشرات، المتمثلة بالموقع الجغرافي والإرث التاريخي وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، ومستوى القيم الثقافية والحضارية، والتي بمقتضاها تكون قادرة على أن تفرض هيبتها ونفوذها وأن تلعب دوراً فاعلاً في مجرى الأحداث الدولية.

ثالثاً: طبيعة العلاقة بين الأزمة الدولية والمكانة الدولية:

يقوم النظام الدولي على مجموعة من الوحدات الدولية يتم بينها نمط من التفاعلات في كافة المجالات وشبكة من العلاقات التعاونية والصراعية، وتشكل المصلحة المحرك الرئيسي لها، ففي حالات تكون منسجمة وأخرى تكون متناقضة ومتنازعة، وتعد الحالة الثانية السمة الغالبة بين أعضاء الجماعة الدولية؛ نظراً لاختلاف أيدولوجياتها ومصالحها ومستواها الثقافي والعسكري وإمكانياتها ومواردها، إذ تسعى كل دولة إلى توسيع رقعة نفوذها بزيادة قوتها والمحافظة على مركز الصدارة، وتكون متأهبة لمواجهة الدول الأخرى، بحيث يمكنها من توجيه الدول الأقل قوة الوجهة التي تتفق ومصلحتها العليا.

وهذا ما يتفق مع ما جاءت به المدرسة الواقعية بأن العالم ذو طبيعة فوضوية؛ حيث تمثل الأساس الذي تقوم عليه، ومفتاحاً لتفسير سلوك الدول في مجال السياسة الدولية، وبالتالي تتحول هذه المصالح المتصارعة إلى أزمات تصل إلى استخدام القوة العسكرية، في ضوء غياب سلطة عليا داخل النظام الدولي يضبط سلوك عدد كبير من الوحدات الدولية، مما أسهم في جعل الأزمات ظاهرة متكررة في العلاقات الدولية وبكافة أنواعها؛ من حروب بين الدول وعقوبات اقتصادية، وتدخلٍ في الشؤون الداخلية للدول، وحروب بالوكالة، وثورات شعبية ضد أنظمة استبدادية نتيجة المطالبة بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفي ضوء هذه البيئة الدولية من احتكام وتقاطع مصالح بين الدول ودخول بعضها في تنظيمات إقليمية وأحلاف وكتل، ونتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي انعكس على مكونات القوة القومية للدولة، فقد أصبح أي حدث دولي ذا صفة عالمية أكثر من كونه ذا صفة محلية، وكلما كانت البيئة الإقليمية لطرفي الأزمة تنطوي على أهمية جيوأستراتيجية كانت الأزمة موضوعا لاستقطاب قوى دولية، وأكثر الدول عرضة للاستجابة لعملية التفاعل مع الأزمة هي تلك الدول التي تتمتع بنفوذ واسع على غيرها والتي ترى أن أي زعزعة في ترتيب الأوضاع معناها زعزعة مصالحها أو تأثير في الوضع الراهن الذي يهمها المحافظة عليه (Khazraji,2008,361).

لذلك تتسابق الدول إلى لعب دور مؤثر في الأزمات الدولية لتتبوأ مكانة متقدمة على مسرح الأحداث الدولية بشكل يعمل على تأمين نفسها وتحقيق مصالحها الحيوية، فيرى (كينث والتز) "أنه كي تحافظ الدولة على وجودها وتعزيز مكانتها في السياسة الدولية تحت ظل نظام فوضوي لابد لها من اكتساب المزيد من القوة"، سواء كانت هذه القوة تتعلق بالجانب العسكري أو الدبلوماسي أو الجغرافي، حيث تتمكن معها الدولة من بسط نفوذها وفرض إرادتها على مجرى الأزمات التي تحدث على الساحة الدولية .

المطلب الثاني: مسار العلاقات التركية السورية:

اتجهت العلاقات التركية السورية مُنذ انتهاء الاحتلال الفرنسي لسوريا إلى أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم نحو التأزم وعدم الاستقرار في ضوء وجود حدود طويلة بينهما تصل إلى 911كم، ويمكن إجمال أبرز القضايا الخلافية التي أسهمت في توتر العلاقات بين البلدين بالأمور الآتية:

أولاً: الحدود : اتفقت الدولة الفرنسية المُنتدبة على سوريا وتركيا على ترسيم الحدود وتحديد العلاقات بما يضمن مصالحهما، إذ سلختا بالتدرج أراضي ضمن الحزام الشمالي(mahfwz, 2010, p. 87)، فدخلت العلاقات السورية التركية منعطفاً تاريخياً كبيراً بضم لواء الاسكندرون إلى الحدود

التركية، مما أضفى بعداً جديداً أسهم في زيادة التوتر (Rdwan, 2006, p. 88.)فقد أوجدت فرنسا الظروف التي تمكن في ظلها الجيش التركي من احتلال الإقليم وتوقيع اتفاقية فرنسية تركية 27\7\1939 أكسبت مواطني اللواء الجنسية التركية وضمته نهائياً إلى تركيا (Hilal، 1999، ص243.).

ثانياً: المياه : أصبحت قضية المياه جوهر الخلاف السوري التركي في أوائل الثمانيات من القرن الماضي، عندما قامت تركيا بإنشاء مشروع جنوب الأناضول غاب(GAP) حيث اعتبرته سورية تهديداً للأمن المائي السوري وما زاد من القلق السوري أنّ المشروع قد أخذ أبعاداً سياسية من خلال التعاون التركي الإسرائيلي وما يعنيه ذلك من تحويل هذا المشروع وغيره من المشروعات المائية إلى جزء من التحالف بين البلدين(Al , Obaidi، 2010).

ثالثاً: سياسة التحالف: كان للحرب الباردة في بدايتها دور في توتر العلاقات السورية التركية، وكانت كل دولة تنظر إلى الأخرى بأنها على الجانب الآخر في عالم ثنائي القطبية؛ "فقد اتجهت تركيا نحو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي(NATO)، ووضعت تركيا مبدأ أيزنهاور لسنة 1957 القاضي بملء الفراغ الناجم عن انحسار النفوذين البريطاني والفرنسي، قيد التطبيق بتحشدات عسكرية على الحدود التركية السورية لثني دمشق عن توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي والعسكري مع موسكو"(Diab، 1996، ص3.)، مما استدعى الاتحاد السوفياتي إلى توجيه تحذيرٍ يشير إلى أن أي اعتداء على سوريا لن يبقى محصوراً بهذه المنطقة وحدها (Rubens، ، 1993، ص36)..

رابعاً: المسالة الكردية: لقد تلاشت أحلام إقامة الدولة الكردية مع توقيع معاهدة لوزان 1923 عند إعلان الجمهورية التركية القومية الجديدة، والتي حّولت مشروع الكيان الكردي في إقامة دولة على امتداد أراضي كردستان إلى أقليات، موزعين بين أربع دول: تركيا وسوريا والعراق وإيران، مما تسبب في حدوث انتفاضات متتالية في وجه الحكومة التركية دخلت على إثرها العلاقات التركية السورية مرحلة التأزيم "ووصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح، فقد لاحظت بأن سورية تقدم الدعم لمجموعات كردية تعتمد المواجهة المسلحة مع تركيا، وخاصة حزب العمال الكردستاني(PKK) وهو ما أسهم في تعزيز العداء بين البلدين "(Syrian Center, 1923_2013،).

ولاحتواء التوتر سعت تركيا إلى إيجاد إطار من التنسيق بين البلدين بإنشاء لجنة متابعة بخصوص التعاون السوري لوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب (PKK) في البقاع، حيث تم التوصل إلى تفاهم بين الجانبين في عام 1992(aldmari، 2002، ص34.)، إلا أنّه فشل هذا الترتيب الأمني الثنائي بين تركيا وسوريا، إذ بعد أقل من عامين وصلت التهديدات التركية إلى ذروتها وتم الدفع بالمزيد من التعزيزات العسكرية إلى الحدود السورية(aldmari ، 2002، ص35.).

وفي تاريخ 20\10\1998 عُقدت مباحثات أمنية بين سوريا تركيا في مدينة أضنة، تضمن اعتراف سوريا بأن حزب (PKK) منظمة إرهابية، وألا يسمح أي من الطرفين بأي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره، (aldmari ، 2002، ص314.).

وبعد هذه الاتفاقية كان الدور الأكبر في تحول العلاقات بين البلدين هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002 حين تبنى الحزب سياسة جديدة انطلقت من مهندسها أحمد داود أوغلو الذي اعتبر قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد من خلال موقعها الجيواستراتيجي وعمقها التاريخي، مما يمكن الدولة التركية في الانتقال من الدولة الهامشية إلى المركزية حيث تستطيع لعب أدوار إقليمية محورية، وخاصة تجاه الشرق الأوسط والتي تمثل الدولة السورية البوابة الرئيسية له[1].

وتطور التنسيق بين البلدين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إذ تولدت المخاوف من احتمال ظهور النزعات الانفصالية لدى التكوينات الاثنية(الأكراد) إلى جانب التفاهم حول وحدة التراب العراقي(Al ،Murshid ، 2018، ص76)، كما شكلت زيارة الرئيس بشار الأسد في مطلع عام 2004 التاريخية إلى أنقرة بداية لتغيير شامل في التحالفات والسياسات الإقليمية للدولتين،(Al-Qawadra، 2013، ص110.)، وفي نهاية العام قام رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان بزيارة ناجحة إلى سوريا مما أعطى انطباعا على أن العلاقة بين البلدين قد وصلت إلى مرحلة التنسيق الاستراتيجي(Radwani، ص386).

المطلب الثالث: المكانة الدولية لتركيا قبل الأزمة السورية وبعدها.

تحرص الدول على أن تحتل مكانة متقدمة داخل النسق الدولي، مما يتيح لها أن تلعب دوراً مؤثراً في الساحة الإقليمية والدولية، معتمدة في ذلك على قدرات القوة التي تمتلكها، وعليه سيتم التركيز في هذا المطلب على عوامل القوة للدولة التركية مع الحرص على إيضاح هذه المؤشرات قبل أندلاع الأزمة السورية وبعدها.

1- العامل السياسي:

تسعى الدول في سياستها الخارجية إلى أن تكون حاضرة في المنظمات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، وعقد اللقاءات والوساطات بين أطراف المجتمع الدولي، بهدف ترك بصمة في السياسة الدولية، وتعزيز موقعها في المكانة الدولية. وتحقيقاً لهذا الأمر تولي أنقرة في سياستها الخارجية أهمية بالغة، لتكون واحدة من الدول المؤثرة في كافة التطورات الجارية على الساحة الدولية، وتسعى لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، حتى ينعكس ذلك إيجاباً

[1] للاطلاع على نظرية العمق الاستراتيجي راجع كتاب أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي_موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، 2011.

على الداخل التركي، فدخلت على خط الوساطة الدبلوماسية بين الدول في حالات، وبين الفرقاء السياسيين داخل الدولة في حالات أخرى.

ومن هنا شاركت أنقرة في كافة المؤتمرات المتعلقة بتسوية الأزمة السورية مع القوى الإقليمية والدولية المنخرطة بالملف السوري، سعياً منها لتكون حاضرة في كافة التسويات المرتبطة بهذه الأزمة. علاوة على ذلك أصبحت المساعدات الإنسانية عنصراً أساسيا في السياسة الخارجية لأنقرة، فعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية تعود بدايتها إلى فترات سابقة في الدولة التركية إلا أنها أصبحت السمة الأبرز لحزب العدالة والتنمية مع توليه السلطة من عام 2002 لكنها وصلت إلى مستويات قياسية بعد الأزمة السورية رغم تراجع معدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهر تقرير للمساعدات الإنسانية العالمي لعام 2014م، أن تركيا هي البلد الأكثر سخاءً، إذ وصلت مساعداتها إلى (1,6) مليار دولار، كما احتلت بين عامي 2012-2013م المرتبة الثالثة عالمياً بحجم المساعدات الإنسانية (ALkhazaala,2016)، وفي عام 2022م احتلت المركز الثاني عالمياً والأول من حيث نسبة المساعدات إلى الناتج القومي للبلاد، إذ بلغت 5 مليارات و587 مليون دولار

(Anadol,2022, https://2u.pw/tRfkk71u).

2-العامل الاقتصادي:

يدخل العامل الاقتصادي بشكل مؤثر في تكوين قوة الدولة، ويعتبر أحد الركائز الأساسية في تشكيل قوتها إلى جانب العوامل العسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إذ تساهم القوة الاقتصادية للدولة في إدراك القوى الأخرى لمكانتها الدولية وهيبة نظامها السياسي(Khzraji,2008)، ولأهمية هذا العامل في تحديد قوة الدولة، وضعت حكومة العدالة والتنمية في سلم أولوياتها برنامجا اقتصاديا وفق رؤية إصلاحية للوضع الاقتصادي تصاعد فيه النمو الاقتصادي بين عامي 2002-2008م إلى (6,8%) باستثناء عام 2008م تراجع نتيجة الأزمة العالمية (Azturk,2009)، وبلغ عام 2009م ركود وصل إلى (4,8%)، ثم عاد إلى التعافي في عامي2010-2011م ليصل النمو إلى (8,5%)، إلا أنه بسبب الأزمة السورية وعبء اللاجئين تراجع النمو إلى مستويات غير مسبوقة وصل عام 2012م إلى (2,2%)، ووصل عام 2013م إلى (4%)، وعام 2014م وصل (3,3%)، وفي عام 2015م وصل إلى (3,1%)(ALkhazaala,2016)، وقد نما عام 2022 (5,5%)، بينما انخفض عام 2023 إلى 4,5%((Artum,2024, https://2u.pw/fcDCSEAg

3-العامل العسكري:

تعمل الدول على تحسين قواتها المسلحة وزياد إنفاقها العسكري، وشكل هذا العامل لصانع القرار التركي أولوية قصوى، نظراً لاشتراك الدولة التركية مع عدد من الجيران بعلاقات اتسمت بالتوتر، إضافةً إلى الموروث التاريخي المرتبط بأمجاد الدولة العثمانية. فسعت أنقرة إلى أن يميل ميزان القوى الإقليمي لصالحها، إذ تُعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر قوة مسلحة دائمة في (الناتو)، وتحتل المرتبة الثامنة عالمياً، وتقع في المرتبة (15) على مستوى العالم بالإنفاق العسكري(ALmarshed,2017)، فضلاً على تطوير الصناعات العسكرية وتنويع مصادر السلاح وتأمينها، لمواجهة التحديات الأمنية والأزمات.

ورغم هذه القوة إلا أنها ظلت منكفئة داخلياً، إذ لم تنخرط بأي عملية عسكرية خارجية باستثناء تدخلها العسكري في جزيرة قبرص 1974م، ومشاركتها ضمن قوات حفظ السلام الدولية تحت مظلة الناتو(ALwaheab,2021) ، إلا أن التغيرات التي شهدتها المنطقة بأحداث الربيع العربي وخاصة الأزمة السورية، دفعت تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية والأدوات التي تستخدمها لتعزيز دورها في المنطقة، وهو ما ظهر من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها في مجالات التدريب العسكري مع أكثر من 67 دولة حول العالم (ALmarshed,2017)، ومن خلال إقامة قواعد عسكرية لها في الصومال 2012م، وقطر 2014م، والعراق 2015م، والتدخل العسكري لها وبشكل منفرد ومباشر في سوريا بأربع عمليات نوعية بدءًا من عام 2016م، كما تواجدت عسكريا في ليبيا عام 2019م.

ويلاحظ عند استعرض عوامل القوة للدولة التركية بهدف تعزيز مكانتها الدولية، بأن أنقرة حرصت على أن يكون الحل السياسي تجاه القضايا متوافقاً مع المصلحة التركية العليا بالدرجة الأولى، وظهر ذلك جلياً من خلال تفاعلها وحضورها للمؤتمرات واللقاءات الثنائية المتعلقة بالأزمة السورية، إلا أن هذا الأمر أثر على الاقتصاد التركي جراء الهبوط الحاد في النمو الاقتصادي، وترك معه تداعيات سلبية على مكانتها الدولية، كما تخلى الحزب الحاكم عن نظرية (صفر مشاكل) والتي شكلت قوة ناعمة استطاعت معها إقامة علاقات متوازنة وحيادية مع محيطها الإقليمي والقوى الدولية، نتيجة التطورات المتسارعة ودخول المنطقة في صراعات خطيرة، مما تطلب من أنقرة حماية عمقها الاستراتيجي، فتدخلت عسكرياً مع القوى الفاعلة على الساحة السورية.

المبحث الثاني

الموقف التركي تجاه الازمة السورية :

المطلب الاول: مراحل السياسة التركية تجاه الأزمة السورية

أولاً: مرحلة النصح: جاء الاهتمام التركي في الأحداث السورية مختلفا عن كل ما حل في البلاد العربية الأخرى من اضطرابات، نظراً للمعطيات الجيوسياسية السورية والثقل في العلاقات بين البلدين والتداعيات على أمنها القومي وعلاقاتها الاقتصادية وتأثيرها في عمقها الاستراتيجي، فقد دعا

رجب طيب اردوغان الدول الإقليمية إلى إبداء اهتمام باستقرار الوضع في دمشق لافتاً إلى أن انقرة تعتبر أن مصلحة سورية وهدوءها من مصلحة تركيا وهدوئها واستقراراً للمنطقة(Arabi Newspaper، Quds Al، 2011) فحرصت تركيا مُنذ بداية الأزمة على الحفاظ على قنوات الاتصال مع النظام السوري، وبدأت باتجاه العمل على الدفع نحو الانفتاح على مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير، ووجهت في سبيل ذلك الكثير من الرسائل والنصائح للرئيس الأسد(Syrian Arab Center،)، اعتقاداً من حكومة اردوغان بأن لديها ما يكفي من النفوذ لدى القيادة السورية لإقناعها لأحداث إصلاحات سريعة وجذرية(Al Bayati، 2015، ص10.).

وكانت وزارة الخارجية التركية أول من أبدى تعليقاً على تطورات الوضع السوري فأصدرت بياناً في 25\مارس\2011 شدد على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا بسوريا (باكير، 2011، ص6_7.)، كما جرى اتصالان في بداية الأزمة بين اردوغان والأسد عبر له من خلال الاتصال الأول عن دعم بلاده لسورية في عملية الإصلاح التي أعلنت أنها بصدد إطلاقها قريباً في مسعى يحقق طموح الشعب السوري، وفي اتصال آخر نصح فيه اردوغان بتطبيق سريع وحقيقي للإصلاحات (البياتي، ص12.).

وفي سبيل الحرص التركي على تجاوز الأزمة الداخلية أرسل اردوغان في 6\ابريل\2011 وفداً برئاسة وزير الخارجية أحمد داود أوغلو إلى مقابلة الرئيس السوري بشار الأسد حيث أكد أوغلو أن بلاده مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة من خبرات وإمكانيات لتسريع الإصلاحات بما يساهم في تعزيز أمن واستقرار الشعب السوري(Middle East، 2011).

ثانياً: مرحلة الضغط والتحذير: في ضوء تصاعد وتيرة العنف والاستخدام المفرط للقوة من قِبل النظام السوري تجاه المطالبات الشعبية، قامت أنقرة بإعادة تقييم سياساتها وتقديم قراءة جديدة لما يجري على الساحة السورية.

وقد جاء التحول في الموقف التركي في هذه المرحلة عبر عدد من المؤشرات منها: تسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية الداخلية والخارجية(Bakir،ص13)، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى وانتقالها إلى المنطقة برمتها وعودة الملف الكردي وتداعياته بالانفصال وازدياد القتلى والضغط الشعبي التركي ووقوفه إلى جانب الشعب السوري(البياتي ، ص15).

ويعد تصريح رئيس الحكومة أردوغان من أقوى التصريحات حين قال في مقابلة تلفزيونية إنه" لا يريد أن يرى مذبحة حماة تحدث مرة أخرى في سوريا، وحذر من أن حدوث مثل هذه الأمور سيجبر المجتمع الدولي على اتخاذ موقف من سوريا، مؤكداً أن بلاده ستتخذ الموقف نفسه في هذه الحالة وطالب الأسد بالإصغاء إلى مطالب الشعب السوري الطامح إلى الحرية"(Lebanese News, 2011.).

كما طالب وزير الخارجية أوغلو عدم التأخير في الإصلاحات الديمقراطية فقال" لا أريد أن ياتي يوم تشعرون فيه بالأسف وأنتم تنظرون وراءكم لأنكم تأخرتم كثيراً في التحرك،(Lebanese News, 2011.) وفي ذات السياق نقل رسالة أخرى مفادها حسب ما جاءت به صحيفة(ميلليت) لقد بذلنا جهداً ليكون الإصلاح أولوية بقيادتكم ومن دون دماء وفي إطار سلمي، ولكن منذ ستة أشهر وأنتم تتلاعبون بنا، وإذا لم تتخلوا عن مواجهة الناس بالعنف وتنسحبوا من المدن فسنتخلى عن دعمنا لكم (Awadat، 2014) .

وأرادت أنقرة من تصعيدها للغة الخطاب أن يشكل محاولة أخيرة، لتفادي الانفجار في المنطقة الذي سيجلب معه قوى دولية وإقليمة تتنافس على الساحة السورية.

ثالثاً: مرحلة المطالبة بإسقاط النظام: وصل القادة الأتراك إلى قناعة بأن النظام السوري لا يستمع إلى نصائحهم التي سعت إلى احتواء الأزمة والحيلولة دون اتساعها، كما أن النظام لم يبد أي تعاون إزاء الجهود الدولية التركيا، في ضوء خشية أنقرة من فوضى يخلقها انهيار النظام بشكل مفاجئ تنتقل تداعياته إلى الدول المجاورة .

مما أفقد انقرة صبرها وصعدت من حدة انتقادها تجاه الأسد وصلت إلى حد دعوة رئيس الوزراء التركي اردوغان الرئيس بشار الأسد إلى التنحي حين قال مخاطباً الأسد: "تنحَّ عن السلطة قبل أن يُراق مزيد من الدماء ومن أجل سلام شعبك وبلادك والمنطقة " (Jordanian Rai Newspaper، تاريخ 23\11\2011.)، ويُعد هذا الموقف أول دعوة علنية بعد مضي ثمانية أشهر من التحرك التركي تجاه الأزمة السورية، وفي موقف آخر جاء على لسان الرئيس التركي عبدالله غول لصحيفة غارديان "إن سورية وصلت إلى طريق مسدود وإن التغيير لا مفر منه"(Riyadh, Saudi Arabia, 2011) .

واعتبرت تركيا أن نظام الأسد فاقد للشرعية ونادت بضرورة سقوطه ومن حق الشعب السوري في اختيار قيادته وصياغة مستقبل بلاده،(Said Hajjaj, p. 11.) وأسهم هذا التحول في سياستها إلى تقديم الدعم للمعارضة السورية وعلى عدة مستويات والإبعاد سياسياً وإنسانياً وعسكرياً، وهذا ما سيتم التعرض له بشيء من التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

رابعاً: مرحلة القبول بنظام الأسد لمرحلة انتقالية : حدثت تحولات كبرى في مواقف الدول تجاه الأزمة السورية بعد فشل التوصل إلى وقف الحرب

الدائرة بين النظام والمعارضة، من هنا جاء عقد مؤتمر فينيا في 14\نوفمبر\2015 والذي يعرف بـ(محادثات المجموعة الدولية لدعم سوريا)[2] بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث يهدف إلى وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع للوصول إلى تسوية سياسية.

واشتركت تركيا في المحادثات التمهيدية تحضيرًا لمحادثات دولية موسَّعة؛ مما جعلها تُعيد تقييم سياستها الخارجية تجاه مستقبل الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية؛ ففي الوقت الذي كانت انقرة متشددة في موقفها تجاه رأس النظام باستحالة إحلال الأمن والاستقرار في سوريا من دون تنحي الأسد، جاء التحول في الموقف التركي على لسان الرئيس التركي (أردوغان) عندما قال " بشار الأسد يمكن أن يشكل جزءاً من مرحلة انتقالية في إطار حل سياسي للأزمة في البلاد" (Atwan, 2015) ، حيث مثلت هذه التصريحات أقوى إشارة من تركيا إلى قبول بقاء الأسد في السلطة لمرحلة انتقالية، وهو ما يتماشى مع التفاهمات الأمريكية الروسية بشأن إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا(2016 yenisafak).

كما صرح رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدريم) في كلمة بثها التلفزيون التركي على الهواء مباشرة حين قال: " سنوسِّع صداقتنا في الداخل والخارج وأنا واثق من أننا سنعود إلى العلاقات الطبيعية مع سوريا والعراق من أجل النجاح في مكافحة الإرهاب.(Middle East, 2016.)

خامساً: مرحلة التطبيع والمصالحة مع الأسد: حدث تحول كبير الموقف التركي تجاه النظام السوري خلال عام 2022، بالانتقال من حالة العداء إلى حالة التقارب والمصالحة مع الأسد، تجلى ذلك في التصريحات التي أدلى بها الرئيس أردوغان قال خلالها " بأن تركيا لا تهدف إلى تغيير النظام لكنها تركز على محاربة الإرهاب"(Al Jazeera, https://2u.pw/S0a4TVh)، وعلى أثر ذلك حدث لقاء رسمي على مستوى وزراء دفاع سوريا وتركيا وروسيا في نهاية عام 2022، يُعد الأول منذُ اندلاع الثورة مؤكدين على ضرورة حل الأزمة ومواصلة الحوار(Al-Quds Al-Arabi, 2022.) وتبع هذا اللقاء اجتماعات على مستوى نواب وزراء الخارجية للدول الثلاث لوضع خارطة طريق لتعزيز العلاقات بين البلدين. (Emirates Center, 2023)

وفي سياق الاندفاع التركي نحو التطبيع مع النظام السوري عاد أردوغان ليؤكد انفتاحه على عقد لقاء مع الأسد، وأن تركيا لم تغلق الباب أمام المحادثات مع الجانب السوري ويمكننا عقد قمة رباعية مع سورية وروسيا وإيران. (Al-Quds Al-Arabi, 2023) إلا أن الرئيس الأسد ربط اللقاء بالانسحاب التركي من الشمال السوري وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة(عبد الرزاق،2023.).

ويعود هذا الموقف إلى التغييرات الإقليمية والتطورات الداخلية التي أدت إلى اندفاع تركيا لاتخاذ هذا الموقف أبرزها تسوية قضية اللاجئين أمام الناخب التركي مما يعزز فرصة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لولاية رئاسية ثانية، وإيجاد حل للخطر الكردي في الشمال السوري، كما حدث اختراقات مهمة بالعلاقات السورية العربية، تريد أنقرة من خلالها استغلالها بوصف سورية بوابة عبور نحو المشرق والخليج.

المطلب الثاني:

أدوات الموقف التركي تجاه الأزمة السورية

تُحدث الأزمات الدولية استقطاب قوى دولية وإقليمية في محاولة منها لبسط نفوذها على مجرى الأحداث والتأثير بمساراتها ومآلاتها لتوجهها الوجهة التي تتفق ومصالحها القومية العليا، وتكون الكفة الراجحة للدولة التي تمتلك أوراق قوة تمكنها من القدرة على التفاعل مع الأزمة الدولية.

وسيتعرض الباحث في هذا المبحث إلى الأدوات التي استخدمتها أنقرة إزاء تعاملها مع الإزمة.

- أولاً: البعد السياسي:

1_ دعم المعارضة السياسية السورية.

فتحت أنقرة أبوابها للمعارضة السورية للعمل والتنسيق بين مختلف التوجهات السياسية والأيدلوجية، واستضافت مؤتمرات المعارضة "فبعد حوالي شهرين من اندلاع الثورة عُقد على الأراضي التركية المؤتمر الفعلي الأول للمعارضة السورية حضره ثلاثمائة شخصية سورية معارضة بمدينة أنطاليا التركية، طالب فيه المؤتمرون بالاستقالة الفورية لبشار الأسد وتسليم السلطة لإجراء انتخاب مجلس انتقالي يضع دستوراً جديداً للبلاد، تمهيداً لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة،(Syrian Center, 2019, p. 1.) كما عُقد في إبريل 2012مؤتمر أصدقاء الشعب السوري في مدينة أسطنبول التركية بمشاركة أكثر من ثمانين دولة وبعض أطراف المعارضة السورية في الخارج، وأسفر عن الوقف الفوري لأعمال العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدن السورية وفرض المزيد من العقوبات على النظام.(Adwan, 2019, p. 220.)

وكانت تركيا من أكثر دول حلف شمال الأطلسي دعماً للائتلاف الوطني السوري الذي تشكل في الدوحة، وقد أدلى وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بتصريح في اجتماع وزاري لمنظمة التعاون الإسلامي في جيبوتي بين فيه أن الدولة التركية تعترف بالائتلاف الوطني السوري باعتبارة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري، ودعا الاشقاء في المنظمة لفعل ذلك،(The Egyptian homeland, https://2u.pw/1acyj3r) وشرع الائتلاف لتأسيس مكتب له في أسطنبول.(Bahraini Days, 2012)

[2] ومن هذه الدول : الصين، مصر، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق ، إيطاليا، الأردن، لبنان، عُمان، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة ، وكذلك جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة.

وأسهم احتضان تركيا لقوى المعارضة، في جعلها تحظى بنفوذ في أوساط المعارضة ليشكل ذلك إحدى نقاط القوة التي تعتمد عليها تركيا في مقاربة الأزمة السورية.

2_ المشاركة في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالأزمة السورية

تسعى الدول للمشاركة في المؤتمرات الدولية باعتبارها وسيلة حضارية تقوم على الحوار والتفاوض، بعيداً عن الإكراه واستخدام العنف، وتحاول اقتراح الحلول التي تراها مناسبة بما ينعكس على مصالحها بالدرجة الأولى.

ونظرا لهذه الأهمية شاركت تركيا في هذه المؤتمرات الدولية، وكان أول هذه المؤتمرات مؤتمر جنيف الذي حظي برعاية الأمم المتحدة، حيث استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف اجتماعاً "لمجموعة العمل من أجل سورية"[3]،ومُنذ فبراير 2012 إلى يناير 2018 عُقدت تسعة مؤتمرات ركزت بشكل أساسي على السلال الأربعة وهي: الحكم الانتقالي والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، إلا أن مفاوضات جنيف انهارت دون أي تقدم بين وفدي النظام والمعارضة، بسبب استمرار الخلافات المتعلقة بمصير الرئيس السوري بشار الأسد، .(Syrian Center, p. 16)

ويأتي هذا الانقسام السوري انعكاساً للانقسام الإقليمي والدولي إذ دعمت إيران وروسيا أهداف النظام ببقاء الأسد في السلطة بوصفه شريكاً في مكافحة الإرهاب، في المقابل تحرص تركيا والولايات المتحدة الداعمة للمعارضة على تشكيل هيئة حكم انتقالي بما يؤدي إلى خروج الأسد من المشهد السياسي السوري،(Policy Analysis Series, 2014, p. 10) إلا أن تركيا تراجعت عن موقفها المتشدد تجاه الأسد بالموافقة على بقائه في المرحلة الانتقالية بعد مؤتمر فيينا الذي عقد في 30\نوفمبر\2015 بمشاركة سبع عشرة دولة من ضمنها إيران التي شاركت لأول مرة في المحادثات المعنية بالأزمة السورية، وجرت المحادثات في ظل تكثيف روسيا وإيران للتدخل العسكري إلى جانب قوات النظام.

وبمؤازة مؤتمر جنيف انطلقت محادثات إستانة بين النظام السوري ومجموعة المعارضة المسلحة، تحت رعاية كل من تركيا وإيران وروسيا والمبعوث الأممي ستيفان دي مستورا، عُقد عشرون مؤتمراً، بدأت من يناير 2017 إلى يونيو2023 ركزت على المسائل العسكرية والتقنية التي تهدف إلى وضع حد للنزاع المسلح واعتبرت كل من تركيا وإيران وروسيا دولا ضامنة لهذه المحادثات التي تناولت إنشاء مناطق آمنه لخفض التصعيد، ونشر قوات مراقبة وتعزيز وقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين والبحث عن المفقودين وتسليم الجثث وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ومكافحة الإرهاب كما تناولت موضوع إعادة الإعمار وعودة اللاجئين وتشكيل لجنة لصياغة الدستور.

وأظهر الحراك التركي جدية في التواصل إلى حل لإنهاء الأزمة السورية عبر الدفع باتجاه حل سياسي يترافق مع التقدم في اللقاءات التقنية العسكرية،(Syrian Center, p. 58) إذ يمثل الحل السياسي بعد التهدئة مصلحة تركيا مباشرة، حيث يخفض مستوى استنزافها في سوريا ويقلل من الارتدادات السلبية إلى الداخل التركي أمنياً واقتصادياً،(Saeed Al Hajj, https://2u.pw/sVxFetv) بالإضافة إلى اختلال موازين القوى لصالح النظام بعد ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية الإيرانية والروسية اللتين أوشكتا على القضاء على ما تبقى من معارضة مسلحة كانت تركيا هي الداعم المهم لها. (Bakir,2017)

و وفقا لهذا الواقع أصبح مسار إستانة مخرجاً للدبلوماسية التركية وعودة لدورها في الأزمة، مما جعلها تُظِهر اهتماما شديداً بالمحادثات "فقد رسم التعامل التركي مع روسيا معالم ساحة المعركة في شمال سورية، وحدد أطر مفاوضات فض النزاع من خلال عملية إستانة، حيث تعتبر تركيا شريكاً لا غنى عنه، وقد أدت أنقرة دورا اساسياً في دفع المجموعات السورية المعارضة التي تمدها تركيا بالدعم إلى المشاركة في المباحثات(,Ali,Hajj) .

كما عُقد مؤتمر سوتشي (الحوار الوطني السوري) في يناير 2018 بدعوة من روسيا وبمشاركة تركية إيرانية، بهدف جمع النظام السوري مع المعارضة، لتسوية النزاع من خلال البدء بإصلاحات دستورية وإجراء انتخابات ديمقراطية والتأكيد على وحدة الاراضي السورية وسيادتها واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفكر المتطرف. ولمواصلة التعاون بين الدول الراعية للحوار عُقدت قمة ثلاثية في أنقرة ومن ثم في طهران وانتهت في سوتشي في فبراير 2019. (Russia-backed syria peace c)

وفي لقاء ثنائي عُقد بين تركيا وروسيا اتفق الطرفان(Bold Ladrasat) https://2u.pw/LRPfmcG على إقامة منطقة منزوعة السلاح تفصل مناطق النظام والمعارضة(بعمق15-20كم) داخل الأراضي السورية والتخلص من الأسلحة الثقيلة وإخراج كافة عناصر التنظيمات الإرهابية ونشر قوات مراقبة روسيا تركيا بهدف إحلال الأمن في المنطقة,(Sotoshi Incident https://2u.pw/ADQhs3w)).

وأكد الرئيس التركي أردوغان بأن اللقاء أوجد مخرجاً في إدلب ومنع حدوث أزمة إنسانية كبيرة،(Maria Tsvetkova,) وحقق مزيداً من التفاهمات والمصالح المشتركة للدولتين، وأن أهم ما حققته أنقرة ايجاد منطقة عازلة كانت على الدوام مطلباً تركياً مُنذ بداية الأحداث في سورية .

وخلاصة القول إن أوراق القوة التي تمتلكها أنقرة في الملف السوري أهلها لأن تكون لاعباً رئيسياً في الأزمة، فقد دعمت المعارضة السورية وشاركت في جميع المؤتمرات الدولية لبحث القضية السورية، وبدأت بمؤتمرات جنيف وأستانة وسوتشي بالإضافة إلى اللقاءات الثنائية والمتعددة، سعيا منها لتكون حاضرة في معادلة موازين القوى الإقليمية والدولية.

[3] الولايات المتحدة الأمريكية\الصين\روسيا\تركيا\فرنسا\المملكة المتحدة\المانيا\جامعة الدول العربية.

ثانياً: البعد الإنساني: تمثل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول للشعوب التي تتعرض للأزمات، أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية، وينظَر إلى هذه المساعدات باعتبارها شكلاً من أشكال الكفاءة السياسة للدولة، وعادة ما تكون أبعادها السياسية أهم من الأبعاد الإنسانية المعلنة. (Yusuf al-Khaza'leh, p. 121)

وشكلت المساعدات الإنسانية عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية التركية، وظهرت كدولة مستجيبة ومتفاعلة مع الأزمات العالمية، وخاصة تجاه الأوضاع الإنسانية السورية.

أما فيما يتعلق باللاجئين فقد ألقى ملف اللاجئين السوريين بظلاله على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الداخل التركي، "فهي تستضيف وفقاً لآخر إحصائية (اغسطس 2019) 3.643.870، ويشكل هذا الرقم ما لا يقل عن 64% من اللاجئين السوريين حول العالم"،(EUROPEAN COMMISSION, 2019, p48) الا أن هذه الأرقام لا تشمل سوى السوريين الذين حصلوا على بطاقات هوية مؤقتة حيث تقدر هيئة إدارة الكوارث والطؤارى أن حوالي 400 ألف سوري يعيشيون في تركيا بطريقة غير شرعية، ليتجاوز العدد حاجز الأربعة ملايين ,(Doogan, 2019)يعيش من بين هولاء حوالي 155000 ما نسبته 3.9 % في 13 مخيماً تقع في جنوب شرق البلاد من الحدود السورية ويتناقص عدد المخيميات بشكل تدريجي مع إعادة توطين اللاجيئن في المناطق الحضرية أو العودة إلى بلدانهم الأصلية. (EUROPEAN COMMISSION, 2019, p48)

ويقيم اللاجئون السوريون في تركيا تحت بند الحماية المؤقتة حيث صادقت تركيا على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبرتوكولها عام 1967 التي تقضي بمنح اسم لاجئ فقط للذين يفرون من أوروبا،(Lazz Leghtas, 2019 , p7) وبقي الوضع كذلك إلى أن وافقت تركيا في إبريل 2013 على قانون الأجانب والحماية الدولية الشاملة الذي أعاد التزام البلاد بتزويد اللاجئين بالاحتياجات الإنسانية الأساسية (Sonner and Maya, 2018)، وتم إطلاق شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة(ESSN) وهي أكبر برنامج إنساني على الإطلاق للاتحاد الأوروبي يتم تشغيله بالشراكة مع حكومة تركيا. (Supporting the future brussels conference of Syria and the region, 2018, p3.)

وقد بلغت الفاتورة التركية للمساعدات الإنسانية كما جاء على لسان الرئيس التركي طيب أردوغان في ديسمبر 2019 أمام وزراء الشؤون الاجتماعية بمنظمة التعاون الإسلامي بمنطقة إسطنبول 40 مليار دولار، بينما بلغ تحويل الاتحاد الأوروبي الإنساني في تركيا 2,4 مليار يورو وتم بالفعل تخصيص المبلغ من خلال مرفق الاتحاد الأوروبي للاجئين في تركيا ,(European Commission 2019, p. 2) في حين ترى أنقرة بأن الرقم متواضع مقارنة بحجم العبء الذي تتحمله من موجات اللجوء إلى أراضيها.

وبشأن المناطق الآمنة فهي تُنشأ وفق اتفاق أطراف دولية تكون معنية بشكل مباشر بالصراع ويكون لها أبعاد متعددة قانونية، وعسكرية، وسياسية، وأمنية، ويبقى البعد الأخير هو الأبرز لانعكاسه على الوضع الإنساني في الصراع، رغم أهمية الأبعاد الأخرى التي ترغب الدولة في تحقيقها من المنطقة الآمنة. ويعزو مراقبون إقامة المنطقة إلى سعي أنقرة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، فبالإضافة إلى الوضع الإنساني توفر المنطقة عمقاً دفاعياً للداخل التركي ومنع إقامة حكم ذاتي كردي على حدودها. (Ankir, 2014, p. 4)

وفي سبيل السعي التركي الرامي إلى إنشاء المنطقة الآمنة، أعلن أردوغان في 9\اكتوبر\2019 انطلاق عملية نبع السلام العسكرية شرق الفرات والتي تهدف لإنشاء منطقة آمنة (دياب، 2019، ص2.) إلا أن العملية توقفت بعد توصل الجانبين الأمريكي والتركي في 17\اكتوبر\2019 إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في شمال سورية وانسحاب قوات حماية الشعب الكردي،(Whiteho2019,) لتنفيذ منطقة آمنة بشروط تركيا، الهدف منها كما صرح مسؤولون أتراك هي الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، والقضاء على التنظيمات الإرهابية على الحدود التركية، والعمل على توطين نحو مليون لاجئ.

وعلاوة على ذلك فإن الشعب السوري في الداخل يعيش كارثة إنسانية وفق أحد التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، إذ يقدر ما يقارب من 12 مليون سوري بحاجة لأشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية. (Humanitariar Needs overview، ch 2019, p5)

وفي ضوء هذا الواقع الإنساني أصبحت المساعدات الإنسانية الدولية من مصادر تشبث الإنسان السوري بالحياة، والتي مثلت تركيا اللاعب الرئيسي في تقديم المساعدات الإنسانية،من خلال مؤسساتها الحكومية والجمعيات الخيرية كهيئة الإغاثة الإنسانية (IHH) ووكالة الكوارث والطورئ التركية (AFAD) وجمعية الهلال الأحمر التركي ورئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA).

وتستغل أنقرة النفوذ الذي تتمتع به في أوساط المعارضة السورية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مليون و350 ألف سوري في شمال حلب وعفرين، وتعمل على حماية وإيصال المساعدات أيضا إلى ما يقارب من ثلاث ملايين وثلاثمائة ألف سوري في إدلب(Marada,2019,p4)تسعى أنقرة من خلال هذه المساعدات لتأمين اعتراف متزايد بقوة الدولة التركية واظهارها كقوة فاعلة في الأزمة وفي مجالها الإقليمي .

ثالثاً: البعد العسكري: تحاول الدراسة في هذا المطلب التعرف إلى الدور الذي لعبته تركيا عسكرياً في الأزمة السورية، سواء ما يتعلق بدعم المعارضة السورية المسلحة أو من خلال التدخل التركي المباشر في الصراع.

فتشكلت عدد من الفصائل والتيارات المسلحة، واعتمدت هذه الفصائل المسلحة لاستمرار نشاطها على الأرض بفعالية عالية، على دعم قوى دولية وإقليمية كان من أهمها تركيا، باعتبارها الأكثر التزاماً وسخاءً ;(Lester, 2014, p. 2.)كما عملت أنقرة على تعزيز قدرات الفصائل بتوقيع اتفاقية مشتركة

مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بتدريب وتجهيز مقاتلي المعارضة السورية المعتدلة من أجل تأهيلهم لمقاتلة قوات النظام السوري وتنظيم داعش الإرهابي وكافة التنظيمات الإرهابية في سوريا.(Al-Bayati, p. 34.) .

ومُنذ انتهاء عملية درع الفرات أقام الجيش التركي معسكرات تدريب شمالي سوريا لتدريب عناصر الجيش السوري الحر، (Al-Shorouk, 2017) وقد نجحت أيضاً في إقناع الفصائل المسلحة في الشمال السوري في الاتحاد تحت مظلة واحدة، بحيث تكون تحت قيادة وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة، التي أعلن رئيسُها عن دمج جبهة التحرير الوطني في إدلب مع الجيش الوطني السوري، (,Middle East Institute,2019) باعتبار ذلك يشكل مصلحة لتركيا بما ينعكس على استقرار المناطق التي سيطرت عليها تركيا في الداخل السوري، كما سيسهم ذلك في حصر أعداد وقوة المعارضة لمعرفة إدارة الصراع على الأرض.

التدخل التركي المباشر في الصراع:

تشكل العمليات العسكرية التركية داخل الأراضي السورية تحولاً نوعياً في موازين القوى بين أطراف الصراع، حيث طرأت متغيرات على الأرض دفعت أنقرة إلى تغيير استراتيجيتها تجاه الأزمة، من خلال عدد من العمليات وهي :

1_ درع الفرات 2016: انطلقت أولى العمليات العسكرية التركية المباشرة داخل الأراضي السورية في 24\اغسطس\2016، وأطلق عليها درع الفرات(Murat Yeşiltaş, 2017, p13)، والتي جاءت نتيجة مجموعة من المعايير الأمنية إذ تزايدت هجمات تنظيم داعش الإرهابي للنقاط الحدودية التركية ، إضافة إلى توسع مقاتلي حماية الشعب الكردي في المنطقة غرب الفرات وسيطرتهم (.Hermon, 2016, p. 6)، مما تطلب تدخل كتائب عسكرية تابعة لفصائل المعارضة السورية التي تلقت دعماً برياً وجوياً كبيراً من قوى المهام الخاصة المشتركة في القوات المسلحة التركية ومن القوات الجوية التابعة للتحالف الدولي.

وقد نجحت هذه القوات باحراز تقدم في عملية درع الفرات التي أطلقها الجيش التركي ,(Subbah, 2017)محققه بذلك تطهير جميع المناطق الحدودية من تنظيم داعش الإرهابي، ومنع سقوط الشريط الحدودي لجنوب البلاد بيد تنظيم العمال الكردستاني، وتأسيس نواة منطقة آمنة خالية من التنظيمات الإرهابية، والهدف الأهم هو تعزيز تركيا لوجودها في سوريا.(Yilmaz, 2017)

2_غصن الزيتون 2018: استهدفت عملية غصن الزيتون التي أطلقتها القوات المسلحة التركية جنباً إلى جنب مع عناصر الجيش الحر في 20\يناير\2018(.Olutash, 2018, p. 193) تصفية حزب العمال الكردستاني (PKK) جنوب تركيا وامتداده المتمثل بوحدات حماية الشعب(YPG) الجناح المسلح لفرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي(PYD) (حامد،2018،ص2)في منطقة عفرين السورية، التي تشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا، وتؤكد أنها لن تسمح بإقامة كيان كردي على حدود تركيا الجنوبية مع سوريا(Can Kasapoglu, 2018, p2).

ومن أبرز الأسباب التي تسوقها تركيا لعملياتها العسكرية في عفرين تحول المدينة تحت إدارة (PYD) إلى مركز تدريب وتصدير الإرهابيين إلى أراضيها (Hermon, 2018, p. 3)وبالتالي كان الهدف الرئيس لهذه العملية تطهير منطقة عفرين من التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى إعادة اللاجئين السوريين من أهل هذه المناطق إليها، وبالأخص الموجودين في المخيمات التركية (Hermon, 2018, p. 4) وتهيئة الظروف لإقامة منطقة آمنة وفقاً للرؤية التركية.

وبعد شهرين من العمليات العسكرية أعلن الرئيس التركي أردوغان السيطرة الكاملة على مدينة عفرين ,(Nehrinth,)محققة بذلك عدداً من الأهداف تمثلت في: تعزيز وضعها التفاوضي بين القوى المتصارعة، وزيادة مساحة نفوذها في الميدان، وجعلت الحدود التركية أكثر أمناً.

3_نبع السلام 2019: في 9\ أكتوبر\2019 شنت تركيا عمليتها العسكرية الثالثة والمسماة: نبع السلام، في منطقة شرق نهر الفرات شمالي سوريا(وحدة الرصد والتحليل، 2019، ص2.)، التي بدأت بقصف جوي ومدفعي تركي لبلدات تل أبيض ورأس العين، تبعه تدخل بري في ذات المناطق في اليوم التالي من قِبل الجيش التركي والجيش الوطني السوري(دياب، 2019، ص1.)، لتحقيق هدفين أساسيين، الأول: إلغاء تشكيل دولة كردية بقيادة (YPG)، والثاني: إيجاد حل دائم للمشاكل الأمنية التي سببها التهجير القسري إلى تركيا(Serhat Erkmen, Years25, P).

وبعد قرابة الأسبوعين انتهت العملية بالتوصل إلى اتفاقين كان الأول بين تركيا وأمريكيا، وينص على تعليق تركيا العملية لمدة 120 ساعة للسماح بانسحاب مسلحي وحدات الحماية الكردية من المنطقة الآمنة(Turkey, US agree over pausing op in Syria). أما الاتفاق الثاني فكان مع روسيا؛ وذلك من خلال ما تم التوصل إليه بين رئيسي البلدين في (سوتشي) حول المنطقة الآمنة، وضمان التزامهما بالحفاظ على الوحدة الإقليمية والسياسية لسوريا، وعلى حماية الأمن الوطني التركي ,(Abd al-Razaq, 2019)محققة في ذلك، اعترافاً امريكياً وروسياً بحقها في تقرير مصير الهيكلة الأمنية للمناطق الحدودية ضمن أي حل سياسي مستقبلي(قحف، ص128).

4_المخلب والسيف 2022: أطلقت أنقرة في نهاية عام 2022 عملية جوية "المخلب والسيف" استهدفت مواقع قوات سوريا الديمقراطية وركزت بشكل كبير على مدينة عين العرب إلى جانب مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق ,(Middle East, 2022)والتي جائت بأوامر من الرئيس أردوغان مؤكدا أنه من حقنا الشرعي الذهاب إلى النقطة التي يبدأ أمننا منها(,Arab East Center) .

حيث شارك في العملية أكثر من 70 آلية جوية من مقاتلات حربية إلى مسيرات وطائرات من دون طيار مزودة بالأسلحة، معلنة وزارة الدفاع التركيا تدمير 89 هدفاً،(Al Jazeera, 2022) وملاجئ ومغارات وأنفاق ومستودعات عائدة للإرهابيين بنجاح كبير (Al-Quds Al-Arabi, 2022).

وخلاصة القول: بعد التدخل التركي المباشر بعملياتها العسكرية تحت أسماء مختلفة، ارتبط كل اسم بالهدف النهائي الكامن وراء كل عملية، التي تركزت على إقامة منطقة آمنة، على طول الشريط الحدودي المتاخم لها مع سوريا لإيواء اللاجئين السوريين، وإبعاد التنظيمات الإرهابية وإجهاض أي حلم لكيان كردي في المستقبل، وحماية الأمن القومي التركي، ومن جانب آخر أرادت أنقرة من العمليات العسكرية في الشمال السوري إعادة تموضعها في الأزمة السورية، وضبط الأحداث، وصياغة تركيبة أمنية تتفق ومصالحها واستراتيجيتها، في ضوء الحسابات الإقليمية والدولية والتعقيدات السياسية والعسكرية؛ التي تسهم في زيادة مساحة نفوذها وكسب أوراق قوة جديدة في التفاوض مع أطراف الصراع.

الخاتمة

انطلقت الدراسة من كون الأزمة السورية شكلت اختبارًا حقيقياً للمكانة الدولية للجمهورية التركية من حيث قدرتها على التحكم في مسار الأحداث سواء على الصعيد السياسي أو الإنساني أو العسكري، وحاولت تحليل مدى تأثير الأزمة السورية (متغيراً مستقلاً) على المكانة الدولية (متغيرًا تابعًا) خلال فترة الدراسة من عام (2011_2023)

وبعد محاولة الدراسة الإجابة عن التساؤلات، واختبار الفرضية الرئيسية التي انطلقت منها، توصلت إلى النتائج الآتية:

1_رغم العوامل المتعددة التي تلعب دورًا في تحديد مكانة الدولة في المجتمع الدولي إلا أن الأزمات تُعد من أكثر العوامل تأثيرًا؛ لكونها ظاهرة متكررة في العلاقات الدولية؛ ويظهر ذلك من خلال بيان مدى قدرة الدولة على التحكم بمسارتها والسيطرة على مجرياتها؛ مما يسهم في تحقيق مكانة متقدمة لها في المجتمع الدولي.

2_أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية التي انطلقت منها، إذ أظهرت وجود علاقة ارتباطية بين الأزمة الدولية ومكانة الدولة؛ إذ لعبت السياسة التركية دورًا مؤثرًا وعُدت لاعبًا رئيسًا في مسار الأحداث، وتطورها في ظل وجود قوى إقليمية ودولية على مسرح الأحداث السورية.

3_انتهجت أنقرة تجاه تطور الأحداث في الأزمة السورية سياسة براغماتية ، وكان المحرك الرئيسي هو المصلحة القومية التركية؛ فقد تطور الموقف التركي بناء على تفاعل الواقع الميداني السوري والتدخلات الدولية؛ إذ يُعد الثابت في الموقف التركي هو التغيير(تغير الموقف) مُنذ انطلاق الثورة بدءا بالنصح والمطالبة بإسقاط الأسد إلى أن تحول عام 2022 القبول بالمصالحة والتطبيع مع نظام الأسد.

4_ شكلت الأزمة السورية حدثًا مفصليًا وخطيرًا في تاريخ الدولة التركية الحديثة وفي سياسة الحزب الحاكم، بما لها من أبعاد جيوسياسية وعمق استراتيجي وقضية أمن قومي، الأمر الذي دفع أنقرة إلى أن تلقي بكل ثقلها لمراقبة التدخل في تطور الأحداث في المشهد السوري، وحرصها على أن تكون حاضرة في كافة التفاهمات بين الفاعلين الإقليميين والدوليين.

5_حرصت أنقرة على عدم الصدام المباشر مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على الأرض السورية، رغم تناقض المصالح والرؤى بينهما، حتى لا تتأثر العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تربطهما معًا.

6_تمتلك أنقرة أوراق قوة جعلتها مؤثرة وقادرة على فرض إرادتها في كثير من الحالات في مسار الأحداث، فكانت حاضرة في جميع المسارات والمؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى أنها استضافت أكبر عدد من اللاجئين، كما أظهرت قدرتها على تقديم الاحتياجات الإنسانية الأساسية لهم، والوصول إلى النازحين السورين في الداخل، وأخيرًا فقد تدخلت - خلال فترة الدراسة - عسكريًا مما شكّل تحولاً نوعيًا في موازين القوى بين أطراف الصراع.

المصادروالمراجع

بدوي، م. ط. (د.ت). *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. بيروت: دار النهضة العربية.

رضوان، و. (2006). *العلاقات العربية التركية*. بيروت: شركة المطبوعات.

سليم، م. (1989). *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.

العيساوي، م. (2014). *الحرب بالوكالة: إدارة الأزمة في الاستراتيجية الأمريكية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

العماري، ع. (1993). *إدارة الأزمات في عالم متغير*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الخزرجي، ث. (2008). *العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمات*. عمان: دار مجدولين للنشر.

محفوظ، ع. (2010). *سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل*. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

مقلد، إ. ص. (1991). *العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
مورجنتثو، هـ.، ترجمة خيري حماد. (1965). *السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام*. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.
هلال، ر. (1999). *السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان - الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي*. القاهرة: دار الشروق.
أبو مصطفى، س. (2015). *الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الأزهر، غزة.
الخزاعله، ي. (2016). *القوة الناعمة وأثرها في تعزيز المكانة الدولية لتركيا (2002-2015). أطروحة دكتوراه غير منشورة*، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
القدرة، م. (2013). *تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (2007-2012). رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الأزهر، غزة.
الضاوية، ل. (2016). *إدارة الأزمات الدولية: الأزمة النووية الإيرانية أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة محمد خضير، الجزائر.
عبد الرحمن، ح. (1998). علم السياسة، والتحولات المعرفية، والرأسمالية، والمنهجية. في ح. عبد الرحمن (محرر)، المنهج في العلوم السياسية: ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية. منشورات جامعة آل البيت.
البياتي، ع. والجبوري، إ. (2015). الدور التركي في الأزمة السورية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 4(2).
لعريض، ح. (2017). واقع الدور التركي الراهن ضمن أدوار الفاعلين الإقليمية والدولية تجاه النزاع السوري. *مجلة الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*، 12-نوفمبر.
العبيدي، أ. (2010). إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا. *مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل*، 17(2).
دياب، م. (1996). العلاقات السورية التركية: حُسن جوار أم أعداء؟. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، 7(22).
الأناضول. (2022, يوليو 28). "للعام الثاني تركيا الأولى عالمياً بتقديم المساعدات". متوفر على https://2u.pw/tRfkk71u.
المركز السوري للعلاقات الدولية والاستراتيجية. (2015, مارس 15). "العلاقات التركية السورية: البُعد التاريخي والرؤية المستقبلية 1923-2013". متوفر على https://old.scirsr.org/posts/736.
باكير، ع. (2011). *محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية. سلسلة أوراق بحثية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
حجاج، س. (2016). *محددات السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمة السورية*. سورية: مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
الأخبار اللبنانية. (2011، مايو 4). أردوغان يحذر من حماة ثانية.
الأخبار اللبنانية. (2011، أغسطس 13). غول يحذر الأسد من التأخير.
الرأي الأردنية. (2011، نوفمبر 23). أردوغان يدعو الأسد إلى التنحي.
الرياض. (2011، أبريل 7). تركيا تدعم الإصلاحات الجارية في سورية، العدد 15627.
الرياض السعودية. (2011، نوفمبر 23). العدد 15875، غول: سورية وصلت إلى طريق مسدود.
القدس العربي. (2011، نوفمبر 17). أردوغان: استقرار سورية هو استقرار للمنطقة.
القدس العربي. (2022، ديسمبر 28). "التقى وزراء دفاع روسيا وتركيا وسوريا."
القدس العربي. (2023، يوليو 18). "أردوغان منفتح على تطبيع العلاقات."
العودات، ب. (2014، فبراير 5). "بعد علاقات ومصالح استراتيجية: الأسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدواً". جريدة العرب. العدد 9460.
عطوان، ع. ب. (2015، سبتمبر 17). "سر تراجع الرئيس أردوغان عن إصراره على رحيل الأسد". صحيفة الرأي اليوم. متوفر على https://2u.pw/bftYJFg.
الوطن المصرية. (2012، نوفمبر 15). "تركيا تعترف بائتلاف المعارضة السورية ممثلاً شرعياً ووحيداً". متوفر على https://2u.pw/1acyj3r.
الأيام البحرينية. (2012، ديسمبر 13). متوفر على https://2u.pw/jeXIK6E.
مركز الإمارات للسياسات. (2023، يونيو 20). "العودة إلى سياسة صفر مشاكل". مركز الإمارات للسياسات، وحدة دراسات المشرق العربي.
المركز السوري. (2019). الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات. العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية.
سلسلة تحليل سياسات. (2014، فبراير). "مؤتمر السلام السوري 'جنيف 2' وتحديات البيئة المحلية والإقليمية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

References

Clutterbuck, R. (1993). *International Crisis and Conflict*. New York: Martin's Press.
Bell, C. (1977). *The convention of crisis: A study in diplomatic management*. London: Oxford University Press.
Spanier, J. (1972). *Games nations play: Analyzing international politics*. New York.
Roberts, J. (1988). *Decision making during international crisis*. London: Martin's Press.

North, R. (n.d). *War, pace, survival, global politics and conceptual synthesis*. San Francisco: Oxford West View Press.

Torrington, D. (1989). *Effective management: People and organization*. New York: Prentice Hall.

Habermas, J. (1963). What does a crisis mean today. *Social Research*, 40, 643.

Doorley, J. D., & Kashdan, T. B. (2020). Comparing the daily regulatory benefits of savoring and cognitive reappraisal among Division I athletes. Submitted to the Association for Behavioral and Cognitive Therapies 54th Annual Convention 2020-November, Philadelphia, PA.

Al-Sabteen, A. (2014). *Behavior problems prevalent in kindergarten children in Karak governorate from the point of view of teachers. Unpublished Master's thesis*, Muta University, Jordan.

Russia-backed Syria peace conference in Sochi gets off to rocky start. N.D. https://2u.pw/cDKuzkp.

Tsvetkova, M. (N.D). Russia and Turkey agree to create buffer zone in Syria's Idlib. https://2u.pw/b8Yl2Xq.

University of Jordan. (2022). In Wikipedia.
https://en.wikipedia.org/w/index.php?title=University_of_Jordan&oldid=1066501424.

European Commission. (2019, May 29). Commission Staff Working Document - Turkey 2019 Report. Brussels.

Leghtas, L. (2019, September). Insecure Future. Field Report, Refugees International.

Supporting the Future of Syria and the Region, Brussels Conference: Assistance to Syria Refugees in Turkey Conference Document. (2018, April 24-25). Brussels Conference.

Kasapoglu, C. (2018, June). *Operation Olive Branch: A Political-Military Assessment*. Centre for Economics and Foreign Policy Studies, EDAM.

Erkmen, S. (N.D). Operation Peace Spring: Objectives, Current Situation, and its Future. Geneva: Center for Security Policy (GCSP). Discussion Paper 2, Year 25.

Erdoganan, M. (2019, September). *Syrian Refugees in Turkey*. Turkish German University, Migration Research Center.

Turkey, US agree over pausing operation in Syria. N.D. Retrieved from https://www.aa.com.tr/en/operation-peace-spring/turkey-us-agree-over-pausing-op-in-syria/1617659.